

برنامج زمني لتصفية الحراسات قبل ١٥ سبتمبر

تراراتها بحيث يتم النظر في كل الحالات قبل ١٥ سبتمبر .
وقال السيد عبد المنعم مارة أنه تحقيقا لهذا البرنامج فإن رئيس الوزراء وافق على أن يتم تدعيم جهاز الحراسة بالموظفين ، وتشكيل لجان قضائية جديدة الى جانب اللجان الخمس القائمة حتى لا يتأخر تنفيذ القانون .

وعلم مندوب « الأهرام » أن الدكتور عزيز صدقي طلب الى وزير الدولة للشئون مجلس الوزراء اعداد بيان بالاجراءات والاضاع التي يتم بموجبها تنفيذ قرار رفع الحراسة عند صدوره .

وكانت لجنة الحراسات التي شكلت برئاسة السيد عبد المنعم عمارة قد عقدت جلستين استغرقتا أكثر من ١١ ساعة تم فيها بحث ٢٤٠ حالة من بينها نحو ٥٠ حالة حراسة بالتبعية والباقي حالات حراسة أصلية .

كما علم مندوب « الأهرام » أن عدد الحالات الموجودة الآن بين حالات حراسة أصلية ، أو حالات حراسة بالتبعية تبلغ حوالي ٧٠٠ حالة .

وقد تبين أن البت في معظم حالات الحراسة بالتبعية يتوقف الآن على تقديم

أصحاب هذه الحالات المستندات التي تثبت أنهم خاضعون بالتبعية . وقد صرح مسؤول بأنه تيسيرا لمهمة الحراسة وتكيفا لها من تصفية المراكز المالية في الموعد المحدد فإن على هؤلاء الخاضعين للحراسة بالتبعية ان يتقدموا الى الحراسة في اقرب وقت ممكن بطلباتهم ومستنداتهم حتى يمكنهم الاستفادة من التيسيرات المقررة لهم

حدد الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء برنامجا زمنيا ينتهي فيه جهاز الحراسة واللجان القضائية المختصة من بحث جميع حالات الحراسة القائمة وتصفيتها قبل التاريخ الذي حدده القانون لتصفية كل الحراسات وهو ١٥ سبتمبر القادم وذلك بما يحقق الهدف الذي أصدره الرئيس أنور السادات من أجل هذا القانون .

صرح بذلك السيد عبد المنعم عمارة وزير الدولة للشئون مجلس الوزراء والمشرف على شئون الحراسات . وقال ان الرأي كان متجها الى ان يتم مد المهلة المعطاة لتصفية الحراسات سنة أخرى يكون قد تم بعدها بحث كل الحالات ؛ الا أن رئيس الوزراء رفض ذلك رفضا قاطعا وأكد على ضرورة ان تنتهي كل التصفيات في موعدها محددًا لذلك برنامجا زمنيا على الوجه التالي :

١ ينتهي جهاز الحراسة من جانبته من بحث جميع المسائل الخاصة بالحالات التي لديه والتصرف فيها اما باتخاذ القرارات اللازمة لتصفيتها ، أو برغمها الى الجهات المختصة ، أو بإحالتها الى اللجان القضائية ، وذلك في موعد انتهاء ١٥ يوليو القادم ، أي قبل انتهاء الموعد الذي حدده القانون لانتهاء الحراسات بشهرين على الاقل

٢ تقوم اللجان القضائية ببحث الحالات التي تعرض عليها وتصدر فيها